و في الحب والثمار كبر وشعير وذرة وعدس وباقلاء وحمص وحلبة
وغيرها مما يصلح للحب من الحبوب وعنب لا غير فمن الثمار
ونصاب الحبوب والثمار خمسة اوسق وواجبهما العشر ان سقيا
بغير مؤنة والا فنصفه وبعضه بعضه وجوب زكاتهما بعد التنقية
الحب وبدو صلاح الثمر وفي النقدين اي الذهب والفضة ونصاب الذهب
عشرون مثقالا ونصاب الفضة مائتا درهم وواجبهما ربع عشرهما
وفي عروض التجارة وهي تقليب المال بالمعاوضة لغرض الربح وواجبها
ربع عشر القيمة وفي المعدن اي الذهب والفضة المستخرج من المعدن
وهو المكان الذي خلقه الله فيه وينتهي به المستخرج وواجبه ربع العشر
وان حصل بعلاج لعموم الادلة وفي الركاز وهو دفين الجاهلية و
يشترط ان يجده في موات او في ما احياه منه وواجبه الخمس حالا وان
وجده مملوك غيره وعرفوه او طريق مسلوك او مكان مسكون
او مطروق فاركاز محمد وهو لقطة وحكمها مذكورة في المعاملات
من كتب الفقه وقد اوضحته في فتح المنان وان وجده في ملك غيره
وعرف ذلك الغير وهو لمالك ان لم ينفه والا فلمن نافى الملك منه
الى ان ينتهي الى المحيي فمن ملك نصابا من ذلك اي من
نوع من الانواع المذكورة وحال عليه الحول الا في الحبوب والثمار
والمعدن والركاز فلا يشترط فيها الا النصاب فقط وجب عليه
اخراج الحول ان كان مما يشترط فيه الحول وفورا ان كان
مما لا يشترط فيه الحول لعلم احكامه لاخراج واجبه وتجب
على كل مكلف اي بالغ عاقل حر لا رقيق زكاة الفطر
بالغروب وهو من اخر يوم من رمضان وهو من غابت قوت
البلد اي هو من تجب فيه العشر كالحب والتمر والبر وغيره
كالارز والذرة والجبن ان كان في كل صنف منهما زيادة والافضل
فيها

فيها قبل الاجماع اخبار كثيرة الصحابي عن ابن عمر رضي الله عنهما فرض رسول
الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر في رمضان على الناس صاعا من
تمر او صاعا من شعير على كل حر وعبد ذكر او انثى من المسلمين فرجوها
عن نفسه وعن من تلزمه نفقته من زوجة ولو بجعله او ابنا حاملا
ولو ان يسقل ووالده وان علا عن الجميع بخلاف الغني عنهما بمال او كسب
اذ لا تجب نفقتهما حينئذ ومملوك ولو مدبرا او معلقا عتقه بصفة او
مكاتبا كتابة فاسدة او صحيحة ولو مرهونا او مغصوبا او ابقا او غير ذلك
والمبعض يلزمه بقدر بعضه الحر واخراجها عن ذكر من المسلمين
دون الكافر الاصلي للخبر السابق لانها طهرة والكافر ليس من اهلها
والمرتد واما المرتد فيجب عليه وعلى من تلزمه نفقته ان عاد الى الا
سلام فعلهم لا تجب على المسلم فطرة زوجة ناشزة ولا فطرة زوجة
الابن ومستولدة ان وان تجب نفقتهما ولا تلزم الفطرة امرأة غيرها
زوج معسر وهي في طاعته والمكاتب كتابة صحيحة ولا عبد بينه
كمال والموقوف لضعف ملك المكاتب وسيده منه كالاجنبي وليس
الاخر بين مالك معين يلزمه بها وجوب الفطرة على من ذكر اذا
كان قاصلة عن قوت يوم العيد وليلته وعن كسوة له
او المهنة يليق به منصبا ومروءة وعن مسكن وخادم يحتاج اليه
كل منهما ويليقان به لانها من الحوائج المهمة وكثير من يتسا
هل فيها اي في زكاة الفطر ممن تجب عليهم لتوهم انها غير
غير قادرين على اخراجها وهم من القادرين على ذلك ولكن
الشيطان سول لهم فليحذر المسلم من ترك الاخراج لزكاة
الفطر مع القدرة فذلك واجب لحديث الصحيحين المتقدم
والله اعلم وبعد ان كان